University of Zawia Journal of Legal and Sharia Sciences (UZJLSS)
Volume 14, Issue 2, 2025, pp 117-128, ISSN 3106-1117

Content Analysis of Master's Theses at the Faculty of Law, University of Zawia, in Light of the (Goal 16) Sustainable Development

Safa Alrumayh[1]*, Arwi Barakat [1], Mohamed Almuwalif [1], Karima Elhaj [2], Abdulrauf Atia [3]

[1]Department of Sharia, Faculty of Law, University of Zawia, Zawia, Libya.
[2]Department of Private Law, Faculty of Law, University of Zawia, Zawia, Libya,
[3]Department of Sharia, Faculty of Sharia and Law Al-Ajailat, University of Zawia, Zawia, Libya,

*Corresponding author email: Safa Alrumayh | E-mail address: s.alrumayh@zu.edu.ly

Submission: 03-07-2025 | Acceptance: 15-08-2025 | Available online: 30-12-2025 | DOI:10.26629/uzjlss.2025.07

ABSTRACT

The purposes of this study is to analyze the content of master's theses at the Faculty of Law, University of Zawia and to assess their compatibility with Sustainable Development Goal 16, which focuses on promoting peace, enhancing justice, and building strong, effective, and accountable institutions. The study employed a descriptive-analytical methodology, using both quantitative and qualitative content analysis on a sample of 28 master's theses completed 2015 -2025.The quantitative results showed that 45% of the theses were directly related to SDG 16, while the remaining half did not directly address the goal, being predominantly doctrinal or traditional in nature. Among the SDG-related theses, justice and the rule of law were the most frequently addressed theme, followed by strong institutions and good governance, and then peace and security. The qualitative analysis revealed that the SDG 16 related theses demonstrated clarity of problem formulation, in-depth legal analysis, and a legislative reform orientation. However, they showed shortcomings in addressing preventive aspects, practical implementation mechanisms, and linking legal reform with social and political contexts. The study concludes that there is a research gap that necessitates redirecting legal research towards more integrated approaches combining legal analysis, governance, and peace-building, thereby enhancing the contribution of legal studies to achieving sustainable development objectives, particularly SDG 16.

Keywords: Graduate studies, legal research, legislative policy, community peace, sustainable development.

تحليل محتوى رسائل الماجستير بكلية القانون بجامعة الزاوية في ضوء الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة

صفاء حسين الرميح[1*]، أروى حسين بركات[1]، محمد امحمد المؤلف[1]، كريمة الطاهر الحاج[2]، عبدالرؤوف على عطية[3]

[1] قسم الشريعة، كلية القانون، جامعة الزاوية، الزاوية، ليبيا
[2] قسم القانون الخاص، كلية القانون، جامعة الزاوية، الزاوية، ليبيا
[3] قسم الشريعة، كلية الشريعة والقانون العجيلات، جامعة الزاوية، الزاوية، ليبيا

*المؤلف المراسل: صفاء حسين الرميح | عنوان البريد الالكتروني: s.alrumayh@zu.edu.ly

التقديم: 03-07-2025م | القبول: 15-08-2025م | النشر الكترونياً: | 30-12-2025م

"Articles published in *Univ Zawia J Legal Sharia Sci* are licensed under a Creative Commons Attribution-Non-Commercial 4.0 International License."

ملخـــص البحـــث

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل محتوى رسائل الماجستير بكلية القانون، وبيان مدى مواءمتها مع الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بإرساء السلام، وتعزيز العدالة، وبناء مؤسسات قوية وفعالة وخاضعة للمساءلة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام أسلوب تحليل المحتوى الكمي والكيفي لعينة مكوّنة من (28) رسالة ماجستير أُنجزت خلال الفترة الزمنية 2015-2025.وأظهرت النتائج الكمية أن (54%) من الرسائل ترتبط ارتباطاً مباشراً بالهدف 16، في حين أن النسبة الباقية لا تخدمه بصورة مباشرة، وغلب عليها الطابع الفقهي أو التقليدي. كما كشفت النتائج أن محور العدالة وسيادة القانون جاء في المرتبة الأولى من حيث التناول البحثي، يليه محور المؤسسات القوية والحوكمة الرشيدة، ثم محور السلام والأمن. أما النتائج الكيفية، فقد بينت أن الرسائل المرتبطة بالهدف 16 تميزت بوضوح الإشكالية وعمق التحليل القانوني والتوجه الإصلاحي التشريعي، إلا أنها أظهرت في المقابل قصوراً في تناول الأبعاد الوقائية، وآليات التنفيذ العملية، والربط بين الإصلاح القانوني والسياقين الاجتماعي والسياسي. وتخلص الدراسة إلى وجود فجوة بحثية تتطلب إعادة توجيه البحث القانوني نحو مناهج أكثر تكاملاً تدمج بين التحليل القانوني، والحوكمة، وبناء السلام، بما يعزز إسهام الدراسات القانونية في تحقيق غايات التنمية المستدامة، خصوصا الهدف السادس عشر.

الكلمات المفتاحية: الدراسات العليا، البحث العلمي، السياسة التشريعية، السلام المجتمعي، التنمية المستدامة.

مقدمة

السياسة التشريعية ركيزة أساسية في بناء الدول والمجتمعات، فهي الإطار الذي ينظم العلاقات بين الأفراد والمؤسسات، ويحدد الحقوق والواجبات، ويرسم مسار التنمية، ومع تزايد التحديات العالمية المعاصرة، مثل التغير المناخي، والفقر، والنزاعات، أصبحت الحاجة ملحة لتبني سياسات تشريعية مستدامة لا تقتصر على تلبية احتياجات الحاضر فحسب، بل تمتد لتشمل ضمان حقوق الأجيال القادمة في بيئة عادلة ومستقرة. وفي هذا السياق، تبرز أهمية السياسة التشريعية المستدامة كمنهج شامل يدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في صياغة القوانين، بهدف تحقيق تنمية متوازنة وشاملة (أبو الغيط & محمود، 2018; الخنجاري، 2025). غالبًا ما تكون العملية التشريعية معقدة وتتأثر بعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية متعددة، مما يستدعي وجود أساس معرفي قوي ومستقل يوجه هذه العملية نحو تحقيق الصالح العام، وهنا يأتي دور البحوث الجامعية في تقديم الأدلة، والتحليلات، والحلول المبتكرة التي يمكن أن تثري النقاش التشريعي وتضمن صياغة قوانين أكثر عدالةً وشموليةً.

وعلى هذا الأساس، فإن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب جهودًا متضافرة من مختلف القطاعات، وتلعب المؤسسات الأكاديمية وخاصة الجامعات، دورًا حيويًا في هذا المسعى (Sulistyowati et al., 2025). فالبحوث الجامعية، لا سيما في مرحلة الدراسات العليا، تُعدّ مصدرًا غنيًا للمعرفة المتخصصة والتحليل النقدي الذي يمكن أن يوجه صانعي القرار نحو صياغة تشريعات أكثر فعالية واستنارة (Alsayd et al., 2025;Maati et al., 2025; Kasheem et al., 2025). علاوة على ذلك، تساهم البحوث الجامعية على تحسين قدرة الباحثين وتدريبهم وتأهيلهم ليكونوا الركيزة الأساسية للتنمية المستدامة (المفتى،2020; صقر، 2024). ونتائج الدراسات الحديثة تشير إلى أن جامعة الزاوية تواجه تحديات شتى في تطبيق مفاهيم

التنمية المستدامة والبحث العلمي خصوصا استعمال الذكاء الاصطناعي والتعليم الرقمي والارشاد الأكاديمي (Alrumayh et al., 2025; Kasheem et al., 2025; Masoud et al., 2025; Yahya et al., 2025).

جاء في تقرير أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أن الهدف السادس عشر يركّز على بناء مجتمعات مسالمة، تضمن العدالة للجميع، مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة. وهذا يستدعي تعاون الحكومات والمجتمع المدني لتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان والحد من العنف والفساد. تكمن أهمية الهدف 16 كنموذج للإصلاح والحوكمة الرشيدة (عبد الجبار، 2024). إن انتشار العنف المسلح وانعدام الأمن له تأثير مدمر على التنمية في المجتمع عند انعدام سيادة القانون، وبالنظر للهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة نجد أنه يركز على بناء مجتمعات عادلة ومسالمة وشاملة تدعم الحقوق الفردية والجماعية، فهو يشمل عدة غايات تشريعية وإصلاحات هيكلية تشمل المؤسسات والقوانين، وهي بالغة الأهمية تتمثل في مقاصد الإصلاح الرئيسية التي يحددها الهدف 16 (حسين، 2021; عثمان & وئام،2021). وعلى هذا الأساس، الهدف 16 هو نموذج للإصلاح لأنه يرسخ فكرة أن الاستقرار والتنمية ليسا هدفين منفصلين، بل هما وجهان لعملة واحدة يتم تحقيقها عبر إصلاحات مؤسسية وقانونية تضمن السلام والعدل والحوكمة الرشيدة لجميع أفراد المجتمع.

وتتمثل أهمية البحث في الجانب النظري إلى إبراز الدور المحوري للبحوث الجامعية في إثراء الفكر القانوني التشريعي، وفي الجانب العملي من خلال تحليل العلاقة بين هذه المفاهيم حيث يسعى البحث إلى تقديم رؤى وتوصيات عملية يمكن أن تساهم في تعزيز دور الجامعات من خلال التعاون بين الأوساط الأكاديمية والتشريعية مما ينعكس إيجاباً على استقرار المجتمع، وبالتالي بناء مجتمعات أكثر سلامًا وعدلاً ومؤسسات أكثر قوة وشفافية يقدم البحث نموذجاً عملياً وآليات مقترحة لتعظيم الاستفادة من رأس المال الفكري لطلبة الدراسات العليا الذي يمثل خطوة أساسية نحو تحقيق التنمية المستدامة وتقديم حلول لصناع القرار.

كما تنبثق مشكلة الدراسة من وجود فجوة واضحة بين الإنتاج المعرفي الأكاديمي الغزير في حقل القانون، وبين عملية صنع التشريعات وتطوير السياسات العامة الداعمة للسلام المجتمعي والعدالة، على الرغم من أن بعض هذه الأبحاث تتضمن اقتراحات قيمة، إلا أن أغلبها يظل حبيس الأرفف دون أن يجد طريقه إلى دائرة صنع القرار، مما يطرح بعض التساؤلات الفرعية وهي: ماهي الآليات التي تساهم في تقديم البحوث الجامعية في المرحلة العليا (الماجستير) مساهمة فعلية في صياغة السياسة التشريعية التي تحقق غايات الهدف السادس عشر من أهداف التنمية؟ وكيف يمكن للبحوث الجامعية أن تسهم في التغلب على التحديات والمعوقات التي تحول دون تحويل المخرجات إلى تشريعات وسياسات فعالة؟

يهدف هذا البحث إلى استكشاف الدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه هذه البحوث في دعم السياسة التشريعية المستدامة، وتحديدًا في سياق تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، الذي يركز على السلام والعدل والمؤسسات القوية. ومن هذا الهدف تنبثق أهداف فرعية تتمثل في تحليل وتقييم الدور الحالي لأبحاث الماجستير في القانون في التأثير على التشريعات ذات الصلة بالسلام والعدالة، وتشخيص مواطن القوة والضعف في العلاقة بين المؤسسات الأكاديمية والتشريعية، وتحديد معوقات تأثيرها، واقتراح نموذج مؤسسي آليات تعزيز دورها في خدمة المجتمع، مع تقديم توصيات

قابلة للتطبيق، ونشر الوعي بين الأكاديميين والمشرعين بأهمية التعاون المشترك واعتماد نهج قائم على الأدلة في عملية صنع القانون لتحقيق التنمية المستدامة.

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي يتم من خلاله تحديد ووصف واقع ونوعية المخرجات لرسائل الماجستير في كلية القانون بجامعة الزاوية في السنوات 2015-2025م وعلاقتها بالقضايا المجتمعية والتشريعية المعاصرة، من خلال تحليل محتوى الرسائل الجامعية لمعرفة عمق وجودة المساهمة الفعلية لهذه الرسائل في صياغة مقترحات تشريعية مستدامة خاصة التي تدعم السلام والعدالة والمؤسسات القوية (الهدف 16) لتقديم حلول لصناع القرار وتعزيز التعاون مع المؤسسات التشريعية، ولتحليل ودراسة هذه العينة من الرسائل العلمية اعتمدت الباحثة على تحقق ثلاث محاور للهدف السادس عشر في البحث للحكم على مقدار التأثير في السياسة التشريعية داخل المجتمع (السلام، العدالة، المؤسسات القوية).

النتائج والمناقشة

أولا: توزيع رسائل الماجستير حسب التخصص الدقيق وعلاقتها بالهدف السادس عشر

تمثل دراسة توزيع رسائل الماجستير حسب التخصص الدقيق (الجدول رقم 1) مدخلًا تحليليًا مهمًا لفهم اتجاهات البحث العلمي بكلية القانون، ومدى مواءمتها مع متطلبات الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، خصوصا فيما يتعلق بالسياسات التشريعية، وبناء المؤسسات، وتعزيز العدالة وسيادة القانون. ويسهم هذا التحليل في تحديد أولويات الاهتمام البحثي السائدة، ودرجة التوازن بين التخصصات القانونية والفقهية المختلفة في الكلية، ومدى استجابتها للقضايا والتحديات التنموية المعاصرة. كما يتيح هذا التوزيع تقييم قدرة البحث الأكاديمي على الإسهام الفعلي في تحقيق الغايات التشريعية والتنموية المرتبطة بالهدف 16، ويشكّل أساسًا موضوعيًا لمناقشة الفجوات البحثية وتوجيه السياسات الأكاديمية المستقبلية داخل الكلية والجامعة.

الجدول (1) توزيع الرسائل حسب التخصص الدقيق

التخصص الدقيق	العدد (N)
قانون إداري	4
قانون دولي عام	5
تشريع جنائي	5
قانون عام	2
قانون جنائي	1
أصول الفقه	1
فقه الأسرة	2
فقه المعاملات المالية	8

يعكس هذا التوزيع كما في الشكل (1) عدة مؤشرات مهمة حول طبيعة البحث الأكاديمي في كلية القانون وعلاقته بالهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة:

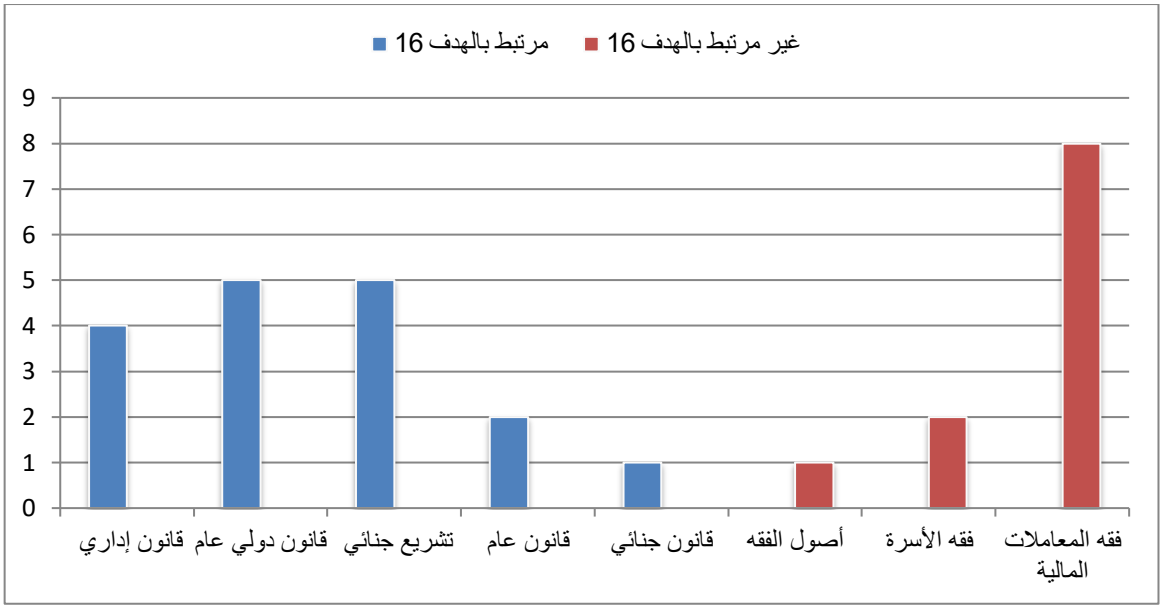

الشكل (1) توزيع الرسائل حسب التخصص الدقيق ارتباطه بالهدف 16

1. هيمنة التخصصات الفقهية والمالية:

يتضح أن التخصصات الفقهية، وخصوصًا فقه المعاملات المالية، تمثل النسبة الأكبر من العينة (8 رسائل من 28)، ما يعكس توجهًا أكاديميًا واضحًا نحو القضايا الفقهية والمالية التقليدية، وذلك بسبب اهتمامات الطلبة الشخصية، لميول المشرفين، والتوجهات التقليدية في الخطط البحثية (Altbach, 2015; Masuwd, 2025; Ayad et al., 2025).

2. قلة الرسائل المرتبطة بالهدف 16:

من ناحية أخرى، نجد أن التخصصات الأكثر ارتباطًا بالهدف السادس عشر وهي القانون الإداري، القانون الدولي العام، والتشريع الجنائي، وتشكل مجتمعة (14 رسالة من 28)، رغم أن هذه التخصصات هي الأكثر صلة بقضايا بناء المؤسسات، تعزيز العدالة، السلم، وسيادة القانون. ويعكس هذا التركيز المحدود محدودية التوجه البحثي نحو القضايا المؤسسية والتنموية (Shalghoum et al., 2025; Ingkap et al., 2025).

3. عدم التوازن بين التخصصات وأولويات التنمية المستدامة:

يشير هذا التوزيع إلى أن الجهد البحثي لا يتوزع بشكل متوازن وفق أولويات التنمية المستدامة، بل يخضع بدرجة كبيرة لميول الطلبة واتجاهات الإشراف الأكاديمي التقليدية، ومن هنا تظهر فجوة واضحة بين التخصصات داخل الكلية وبين متطلبات السياسة التشريعية المستدامة (الرياني، 2025).

4. الأثر على السياسات البحثية والمستقبل الأكاديمي:

يمكن القول إن هذا التوزيع يكشف عن الحاجة الملحة لإعادة توجيه الخطط البحثية مستقبلاً نحو التخصصات القانونية الأكثر ارتباطًا بالتنمية المستدامة، وبناء المؤسسات، وتعزيز الحكم الرشيد، وإرساء السلام، ويستلزم ذلك اعتماد

سياسات إشراف محفزة وتشجيع الدراسات البينية التي تجمع بين القانون والتنمية، بحيث يتم استغلال الإمكانات البحثية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (Rajabifard, 2021; Husayn et al., 2025).

ثانيا: النتائج الكمية لتحليل محتوى رسائل الماجستير

أظهرت النتائج الكمية لتحليل محتوى (28) رسالة ماجستير بكلية القانون تبايناً واضحاً في مستوى ارتباطها بالهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة (الجدول رقم 2). فقد تبين أن (15) رسالة، أي ما نسبته 54% من إجمالي العينة، ترتبط ارتباطاً مباشراً وقوياً بالهدف 16 ومحاوره الرئيسة، في حين أن (13) رسالة أخرى بنسبة مماثلة لا تخدم الهدف السادس عشر، وغلب عليها الطابع الفقهي المالي أو الأسري، دون معالجة مباشرة لقضايا السلام أو العدالة أو المؤسسات القوية.

الجدول (2) الارتباط بالهدف 16

مستوى الارتباط	العدد (N)	النسبة المئوية (%)
ارتباط عالي	15	% 54
غير مرتبط	13	%46
الإجمالي	28	%100

وعند توزيع الرسائل المرتبطة بالهدف 16 على محاوره الرئيسة (الجدول رقم 3)، كشفت النتائج أن محور العدالة وسيادة القانون كان الأكثر حضوراً، حيث تناولته (12) رسائل بنسبة تقارب 43% من إجمالي العينة، من خلال قضايا مثل الرقابة القضائية، ضمانات الحريات، العدالة الجنائية، وإجراءات التقاضي، ويعكس ذلك تركّز الاهتمام البحثي على البعد القضائي والتشريعي للعدالة بوصفه ركناً أساسياً في بناء الدولة القانونية.

الجدول (3) توزيع الرسائل حسب المحاور الرئيسية للهدف 16

المحور الرئيسي	العدد (N)	النسبة المئوية (%)
العدالة	12	%43
المؤسسات القوية	10	%36
الشفافية	6	%21
السلام	5	%18
سيادة القانون	4	%14
مكافحة الفساد	1	%4
مالي/ فقهي	13	%46

وجاء محور المؤسسات القوية والحوكمة الرشيدة في المرتبة الثانية، إذ عالجته (10) رسائل بنسبة تقارب 36%، وتركزت موضوعاتها حول الحوكمة، الرقابة الإدارية والمالية، المساءلة، مكافحة إساءة استعمال السلطة، وإصلاح البنية المؤسسية للدولة، وتشير هذه النسبة إلى وعي أكاديمي متزايد بأهمية الإصلاح المؤسسي كمدخل لتحقيق الاستقرار والتنمية

المستدامة. ومن جهة أخرى، يأتي محور الشفافية في المرتبة الثالثة حيث ورد في (6) رسالة بنسبة 21% وهو ما يشير إلى اهتمام متوسط بقضايا الإفصاح، الرقابة العامة، وضمان النزاهة في عمل المؤسسات.

أما محور السلام والأمن فقد ورد في (5) رسائل بنسبة تقارب 18%، وتناولت هذه الدراسات قضايا منع النزاعات، القانون الدولي الجنائي، آليات حفظ السلم الإقليمي والدولي، وحماية حقوق الإنسان في سياقات النزاع. وتُعد هذه النسبة أقل نسبياً مقارنة بمحوري العدالة والمؤسسات، ما يعكس محدودية التركيز البحثي على البعد الوقائي وبناء السلام مقارنة بالمعالجات القانونية اللاحقة للنزاعات. أما محور سيادة القانون فجاء بعدد (4) رسائل، وهو عدد محدود مقارنة بمحوري العدالة والمؤسسات القوية، رغم أن سيادة القانون تمثل الإطار الحاكم لبقية المحاور. في حين لم يسجل محور مكافحة الفساد سوى رسالة واحدة فقط، وهو ما يكشف عن ضعف شديد في الاهتمام البحثي بقضايا الفساد والرشوة والجريمة المنظمة، رغم كونها من القضايا المحورية في الهدف 16.

وفي المقابل، بيّنت النتائج أن الرسائل ذات الطابع الفقهي المالي والشرعي البحت بلغت (13) رسالة بنسبة تقارب 46% من إجمالي العينة، وهي دراسات لم تُسهم بصورة مباشرة في تحقيق غايات الهدف 16، رغم تقاطع بعضها الجزئي مع مفاهيم العدالة الاقتصادية. ويشير ذلك إلى فجوة بحثية واضحة في مواءمة الدراسات الفقهية مع الأبعاد المؤسسية والحقوقية لأهداف التنمية المستدامة.

وبصفة عامة، توضح النتائج الكمية أن الإنتاج العلمي في كلية القانون يميل بدرجة أكبر إلى معالجة قضايا العدالة والمؤسسات، مع حضور أقل لموضوعات السلام والأمن، مقابل نسبة مرتفعة من البحوث غير المرتبطة مباشرة بالهدف 16، الأمر الذي يستدعي توجهاً بحثياً أكثر تكاملاً يربط بين الدراسات القانونية والفقهية ومتطلبات التنمية المستدامة، وبخاصة في مجالات الوقاية من النزاعات، وبناء السلام، وتعزيز الشمول المؤسسي(Masuwd & Baroud, 2025) .

وفي ضوء هذه النتائج، يبرز تحليل عناوين البحوث والتحليل النقدي النوعي مجموعة من السمات المنهجية التي تعكس طبيعة التوجه البحثي ومدى إسهامه في تحقيق غايات الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة:

أولاً: فيما يتعلق بعناوين البحوث، يتضح أن العناوين المرتبطة بالهدف 16 اتسمت بوضوح الإشكالية وبتوجه إصلاحي صريح، حيث صيغت معظمها بأسلوب نقدي يعكس وجود خلل تشريعي أو مؤسسي يستدعي المعالجة. فقد ركزت عناوين مثل (قرارات الاعتقال ومدى إحكام الرقابة القضائية عليها)، و(إساءة استعمال السلطة بين المسئولية التأديبية والمسئولية الجنائية)، و(الرقابة المالية على الإنفاق العام في التشريع الليبي) على مفاهيم جوهرية كحماية الحريات، والمساءلة، والشفافية، ومكافحة الفساد، وهي مفاهيم تتقاطع مباشرة مع ركائز العدالة والمؤسسات القوية. ويلاحظ أن هذه العناوين لم تكتفِ بالوصف، بل حملت في طياتها بعداً تقويمياً وإصلاحياً يعكس وعياً بأهمية الدور التشريعي والقضائي في بناء دولة القانون.

ثانياً: على مستوى التحليل النقدي النوعي، كشفت النتائج أن الرسائل المرتبطة بالهدف 16 قدمت في مجملها تشخيصاً دقيقاً للإشكاليات القانونية والمؤسسية، وطرحت توصيات تشريعية وإجرائية تسهم في تعزيز سيادة القانون وبناء مؤسسات فعالة. غير أن هذا التحليل أظهر أيضاً وجود قصور متكرر تمثل في إغفال الأبعاد المستقبلية للتنمية المستدامة، ولا سيما البعدين الاجتماعي والبيئي، إضافة إلى ضعف الاهتمام بآليات التنفيذ العملية والوقائية، مثل توظيف

التكنولوجيا، والشفافية الاستباقية، ودور المجتمع المدني في الرقابة.

كما بيّن التحليل النقدي أن عدداً من الدراسات ركّز على الإصلاح التشريعي بوصفه أداة رئيسة للتغيير، مع ميل واضح إلى معالجة النتائج القانونية للنزاعات أو الانتهاكات، مقابل حضور أقل للمنهج الوقائي وبناء السلام المستدام. ويُلاحظ كذلك أن بعض الرسائل بالغ في التعويل على النصوص القانونية والدستورية في حل الإشكالات المركبة، دون مراعاة كافية للواقع السياسي والأمني والاقتصادي الذي قد يحدّ من فاعلية هذه النصوص.

ثالثا: التحليل النوعي لمحتوى عناوين الرسائل والتوجهات النقدية

تكشف النتائج النوعية لتحليل محتوى رسائل الماجستير بكلية القانون عن أن البحوث المرتبطة بالهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة (السلام، العدالة، والمؤسسات القوية) تتسم، في مجملها، بعمق تحليلي واضح وتوجه إصلاحي تشريعي ومؤسسي. فقد أظهرت هذه الرسائل وعياً متقدماً بأهمية سيادة القانون والمساءلة والشفافية بوصفها ركائز أساسية لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة، وهو ما يتسق مع ما تؤكد عليه الأدبيات الدولية التي تربط بين قوة المؤسسات القانونية وتحقيق السلم المجتمعي (القحطاني & غفران 2024).

وتشير النتائج إلى أن الرسائل التي تناولت محور العدالة وسيادة القانون قد ركزت بصورة أساسية على حماية الحقوق والحريات، وتعزيز الرقابة القضائية، والحد من التعسف في استعمال السلطة، كما هو واضح في الدراسات المتعلقة بقرارات الاعتقال، وإساءة استعمال السلطة، والتقادم الجنائي. ويعكس هذا التوجه إدراكاً أكاديمياً لدور القضاء بوصفه الضامن الرئيس للحقوق الأساسية، وهو ما يتوافق مع طرح فوكوياما (Fukuyama, 2014) الذي يرى أن العدالة الفعالة لا تتحقق فقط بوجود النصوص، بل بقدرة المؤسسات القضائية على إنفاذها باستقلالية وكفاءة.

أما الرسائل التي تناولت محور المؤسسات القوية والحوكمة الرشيدة، فقد أظهرت التحليل النوعي أنها تميل إلى تشخيص الخلل المؤسسي في مجالات الرقابة المالية، ومكافحة الفساد، والإدارة العامة، مع تقديم توصيات تشريعية تهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة. غير أن التحليل النقدي كشف أن عدداً من هذه الدراسات ركّز على الإصلاح القانوني من منظور تقليدي، مع إغفال نسبي للأدوات الحديثة للحوكمة، مثل الرقمنة، والشفافية الاستباقية، وإشراك المجتمع المدني في الرقابة، وهي عناصر تعد اليوم من متطلبات الحوكمة الجيدة وفق تقارير البنك الدولي (World Bank, 2017; Abdullaha et al., 2025).

وفيما يتعلق بمحور السلام والأمن، بينت النتائج النوعية أن الدراسات ذات الصلة بالقانون الدولي الجنائي، وآليات حفظ السلم، ودور المنظمات الإقليمية والدولية، قدمت معالجة تحليلية مهمة للنزاعات المسلحة وحماية حقوق الإنسان. إلا أن هذه الدراسات، في كثير من الأحيان، ركزت على البعد القانوني الدولي، مع حضور محدود لمعالجة الجذور الاجتماعية والاقتصادية للنزاعات، وهو ما تؤكد الأدبيات الحديثة أنه عنصر حاسم في بناء السلام المستدام (Galtung, 1996).

وعلى مستوى التحليل النقدي النوعي للتوصيات، يتضح أن غالبية الرسائل المرتبطة بالهدف 16 قدّمت توصيات تشريعية وإجرائية جادة، إلا أن جزءاً منها اتسم بالعمومية أو افتقر إلى تحديد آليات التنفيذ، أو تجاهل السياق السياسي والأمني الذي قد يعيق تطبيق هذه الإصلاحات. ويؤكد ذلك ما أشار إليه نورث (North, 1990) من أن فعالية القواعد القانونية تظل رهينة بالبنية المؤسسية والواقع الاجتماعي الذي تُطبّق فيه.

في المقابل، أظهرت الرسائل غير المرتبطة بالهدف 16، ولا سيما ذات الطابع الفقهي المالي أو الأسري، ضعفاً واضحاً في الربط بين التحليل الفقهي ومتطلبات التنمية المستدامة. فعلى الرغم من قيمتها العلمية في الإطار الفقهي، إلا أنها لم توظف المقاصد الشرعية في اتجاه تعزيز العدالة المؤسسية أو مكافحة الفساد أو دعم الشمول الاجتماعي، وهو ما يشير إلى فجوة بحثية يمكن معالجتها من خلال تبني منهجيات مقاصدية وتنموية أكثر اتساعاً، كما يدعو إلى ذلك عدد من الباحثين المعاصرين في فقه المقاصد (Abdulghani et al., 2025; Elbi & Krema, 2024; Asmar et al., 202).

وخلاصة القول، تُظهر النتائج النوعية أن الإنتاج العلمي المرتبط بالهدف السادس عشر يمتلك أساساً نقدياً وتشريعياً مهماً، لكنه لا يزال بحاجة إلى مزيد من التكامل بين التحليل القانوني، والبعد الاجتماعي، وآليات التنفيذ العملية، بما يعزز إسهام البحث الأكاديمي في تحقيق السلام، والعدالة، وبناء مؤسسات قوية وشاملة، وفق الرؤية التي تتبناها أجندة التنمية المستدامة 2030 (Bexell & Jönsson, 2017).

الخاتمة والتوصيات

خلصت هذه الدراسة إلى أن تحليل محتوى رسائل الماجستير بكلية القانون يكشف عن حضور واضح وجيد لقضايا العدالة وسيادة القانون وبناء المؤسسات، بوصفها ركائز أساسية لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة، ولا سيما في إطار الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة، غير أن هذا الحضور اتسم بعدم التوازن من حيث التوزيع الموضوعي والعمق التطبيقي، حيث انصب التركيز بدرجة أكبر على الإصلاح التشريعي والرقابة القضائية، مقابل اهتمام محدود بموضوعات السلام الوقائي، والشفافية الاستباقية، والمساءلة المجتمعية.

كما أظهرت النتائج وجود فجوة بحثية تمثلت في ضعف مواءمة عدد من الدراسات، ولا سيما ذات الطابع الفقهي، مع متطلبات التنمية المستدامة، رغم ما تحمله من إمكانات معرفية يمكن توظيفها في دعم العدالة المؤسسية والحوكمة الرشيدة من منظور مقاصدي وتنموي، ويعكس ذلك حاجة ملحّة إلى إعادة توجيه البحث القانوني نحو مناهج أكثر تكاملاً تراعي السياقات الاجتماعية والسياسية، وتربط بين التحليل القانوني وآليات التنفيذ العملية.

وانطلاقاً من هذه النتائج، توصي الدراسة بضرورة إدماج أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة الهدف السادس عشر، ضمن السياسات البحثية لكليات القانون، بما يضمن توجيه موضوعات الرسائل العلمية نحو قضايا السلام، والعدالة، وبناء المؤسسات الفعالة. كما توصي بتشجيع الدراسات البينية التي تربط بين القانون والحوكمة والتنمية، وتوظيف أدوات حديثة مثل الرقمنة والشفافية الإلكترونية في التحليل القانوني والاقتراحات التشريعية.

وتؤكد الدراسة أهمية تعزيز البعد التطبيقي في البحوث القانونية من خلال التركيز على آليات التنفيذ والتقييم، وإشراك القضاء، والمجتمع المدني، والمؤسسات الرقابية في صياغة التوصيات البحثية، بما يضمن واقعيتها وقابليتها للتنفيذ، كما توصي بإعادة قراءة الدراسات الفقهية في ضوء المقاصد الكلية للشريعة وربطها بمفاهيم العدالة الاجتماعية، ومكافحة الفساد، وحماية الحقوق، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة بصورة شاملة.

وفي الختام، توصلت الدراسة إلى أن البحث الأكاديمي القانوني يشكل أداة استراتيجية فاعلة لدعم مسارات الإصلاح وبناء الدولة القانونية، بشرط أن يتجاوز الطرح النظري المجرد إلى مناهج تحليلية وتنفيذية متكاملة، تسهم بفعالية في تحقيق غايات الهدف السادس عشر وتعزيز السلم المجتمعي والتنمية المستدامة.

المراجع

Abdulghani, N., Masuwd, M., Alrumayh, S., Masoud, M., & Touré, Y. (2025). Maqasid al-Shariah as a Framework for Developing Critical Thinking in Islamic Higher Education. *Journal of Islamic Studies and Social Science*, 1(2), 47-63.

Abdullaha, L., Baroud, N., Alsaeh, F., kasheem, A., Alouzi, K., Shalghoum, N., & Abdullah, M. (2026). Advancing Sustainable Development Goals through Islamic Education: A Mixed-Methods Study among Scientific Disciplines at the University of Zawia. Amorti: Jurnal Studi Islam Interdisipliner, 5(1), 42–58. https://doi.org/10.59944/amorti.v5i1 Januari.589

Alrumayh, S., Ayad, N., Alouzi, K., Ibrahim, D., Abdullah, M., Masoud, M., & Kasheem, M. (2025). Perceptions of Islamic Studies, Sharia, and Law Students Towards the Use of Artificial Intelligence in English Learning. *Action Research Journal Indonesia (ARJI)*, *7*(3), 2238 – 2256. https://doi.org/10.61227/arji.v7i3.504

Altbach, P. G. (2015). What Counts for Academic Productivity in Research Universities?. *International Higher Education*, (79), 6–7. https://doi.org/10.6017/ihe.2015.79.5837

Asmar, M. D. A. ., Andriansyah, Y., & Masuwd, M. . (2023). Performance measurement analysis of Sharia commercial banks in Indonesia with Maqashid Index and Sharia Conformity and Profitability (SCnP). *Journal of Islamic Economics Lariba*, *9*(2), 541–566. https://doi.org/10.20885/jielariba.vol9.iss2.art13

Ayad, N., Masuwd, M. A., & Alrumayh, S. (2025). From riba to zakat: An analytical study of Islamic economic principles and their distinction from conventional economics. *Bulletin of Islamic Research,* 3(4), 733 752. https://doi.org/10.69526/bir.v3i4.358

Bexell, M., & Jönsson, K. (2017, January). Responsibility and the United Nations' sustainable development goals. In *Forum for development studies* (Vol. 44, No. 1, pp. 13-29). Routledge. https://doi.org/10.1080/08039410.2016.1252424

Elbi, M. B., & Krema, M. E. (2024). Activating the Role of the Internal Control System in Combating Financial Corruption in The Banking Sector. *University of Zawia Journal of Economic Sciences*, *6*(1). Retrieved from https://journals.zu.edu.ly/index.php/UZJES/article/view/951

Fukuyama, F. (2014). America in decay: The sources of political dysfunction. *Foreign Aff.*, *93*, 5.

Galtung, J. (1996). Peace by peaceful means: Peace and conflict, development and civilization.

Husayn, E., Alrumayh, S., Kasheem, M., Ibrahim, D., Alouzi, K., Shalghoum, N., & Almajri, S. (2025). The Impact of Artificial Intelligence on Knowledge Management: Faculty Perspectives from the University of Zawia's Faculties of Economics, Management, and Law. *Journal of Education and Teacher Training Innovation*, *3*(1), 52–66. https://doi.org/10.61227/jetti.v3i1.163

Ingkap, H., Fitrayani, & Mowafg Masuwd. (2025). The Role of Islamic Economics in Promoting Inclusive and Sustainable Development . *AL-FALAH : Journal of Islamic Economics*, *2*(10), 302–319. https://doi.org/10.29240/alfalah.v2i10.14684

Kasheem, M., Yahya, N., Shalghoum, N., Masuwd, M., Alriteemi, A., Abdullah, M., Alsaeh, F., & Alrumayh, S. (2025). Artificial Intelligence in Academic Research: Adoption, Opportunities, and Barriers among Faculty in Libya Higher Education. *Multidisciplinary Journal of Thought and Research*, *1*(3), 109-127. https://mujoter.intischolar.id/index.php/mujoter/article/view/20

Maati, A., Alzletni, N., Yahya, N., Barkah, S., Aladi, S., Alrumayh, S., … Masuwd, M. (2025). Bridging Faith and Sustainability: Faculty Attitudes toward Integrating Research

Priorities with Islamic Educational Values and SDG 4. *Journal of Multidisciplinary Research of Education*, *1*(3), 178–190. https://doi.org/10.34125/jomre.v1i3.34

Masoud, M., Kasheem, M., Barkah, S., Alsaeh, F., Baroud, N., & Albshkar, H. (2025). Balancing Technology and Empathy: Faculty Perceptions of Artificial Intelligence in University Counseling. *Coution: Journal Counseling and Education*, *6*(2), 147-166. https://doi.org/10.47453/coution.v6i2.3624

Masuwd, M. A. . (2024). Islamic Pluralism and Küng's Global Ethical Discourse: Toward a "Global-Maqāṣid" Centered Paradigm. *Ittesaal – Journal of Connecting Discourses*, *1*(2), 41-63. https://doi.org/10.64984/ijcd.1.2.2024.03

Masuwd, M. A., & Baroud, N. (2025). EXPLORING CULTURAL, POLITICAL, AND SOCIOECONOMIC INFLUENCES ON COLLECTIVE PSYCHOLOGICAL RESILIENCE IN LIBYA. *Jurnal Ilmu Psikologi Dan Kesehatan (SIKONTAN)*, *3*(4), 163-176. https://doi.org/10.47353/sikontan.v3i4.2784

North, D. C. (1990). *Institutions, institutional change and economic performance*. Cambridge university press.

Rajabifard, A., Kahalimoghadam, M., Lumantarna, E., Herath, N., Hui, F. K. P., & Assarkhaniki, Z. (2021). Applying SDGs as a systematic approach for incorporating sustainability in higher education. *International Journal of Sustainability in Higher Education*, *22*(6), 1266-1284. https://doi.org/10.1108/IJSHE-10-2020-0418

Sulistyowati, E., Masnun, M. A., & Yahya, N. (2025). An Ideal Model for The Preparation of Internal Regulations of Universities in Indonesia Based on Meaningful Participation in The Success of Sustainable Development Goals (Sdg's) 2030. *Jurnal Suara Hukum*, *7*(2). https://doi.org/10.26740/jsh.v7n2.p463-487

World Bank Group. (2017). *World development report 2017: Governance and the law*. World Bank Publications.

Yahya, N., Abdullah, M., & Masuwd, M. (2025). Development of Digital Education in Libya: Progress, Challenges, and Future Directions. *International Journal of Education and Digital Learning (IJEDL)*, *3*(5), 211–219. https://doi.org/10.47353/ijedl.v3i5.307

أبو الغيط, & هويدا محمود. (2018). سياسات الدولة لتحقيق التنمية المستدامة بالمناطق العشوائية بمحافظة القاهرة. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*, *19*(2), 207-232.

أحمد عبدالجبار. (2024). التنمية المستدامة في العراق: أهمية تحقيق الهدف السادس عشر بعد عام 2015. *مجلة دراسات دولية*, (99).

امين المفتى. (2020). أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (2030) وعلاقتها بجودة التعليم. *دراسات فى التعليم الجامعى*, *49*(49), 167-175.

الخنجاري, وردة عبدالله. (2025). فاعلية الطاقة المتجددة في تحقيق حماية البيئة. *المجلة الليبية لعلوم وتكنولوجيا البيئة*, *7*(3), 27-35. https://doi.org/10.63359/w2rg7t27

سرتية صالح حسين. (2021). جدلية العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة-دراسة حالة ليبيا. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*, *2*(11), 78-88.

صقر م. إ. ا. . (2024). الباحث العلمي ودوره في التنمية المستدامة. *Jurnal Al-Sirat*, *24*(2), 127-138. https://doi.org/10.64398/alsirat.v24i2.365

عثمان, & وئام. (2021). رؤية مستقبلية لتحديث نظرية التنمية السياسية 2050 دراسة تطبيقية لدور استراتيجية الأمن التنموىفى استمرارية التنمية المستدامة. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*, *22*(3), 132-164.

علي محمد الرياني. (2025). الدراسات المستقبلية في البحث العلمي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: واقع وافاق. *مجلة آفاق المعرفة*, *2*(8).

القحطاني, & غفران. (2024). مفهوم التنمية المستدامة وفقا للقانون الدولي العام/ The Principle of Sustainable Development in International law. *مجلة الشريعة والقانون بالقاهرة*, *44*(44), 3923-3996.